سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي **أكتوبر 2025**

تراجع وتيرة إسناد المشاريع في الدول الخليجية في الربع الثالث من العام 2025على خلفية تباطؤ الأنشطة على نطاق واسع...

انخفضت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في معظم أنحاء الدول الخليجية بعد أن سجلت أربع من الدول الأعضاء الستة انخفاضاً على أساس سنوي في أنشطة اسناد المشاريع خلال الربع الثالث من العام 2025، مع استمرار الصراع الجيوسياسي في الشرق الأوسط وتأثيره على معنويات الاقبال على المخاطر. وسجلت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في المنطقة انخفاضاً بنسبة 27.0 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2025 لتصل إلى 54.8 مليار دولار أمريكي، ما يعتبر ثاني أدنى مستوياتها على مدار العشرة فترات ربع سنوية الأخيرة، مقابل 75.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى الانكماش الحاد لمعدلات اسناد المشاريع في السعودية، إلى جانب الأداء الضعيف بوتيرة مماثلة في الإمارات، وكلاهما شهد انخفاضاً شديداً في قيمة المشاريع المسندة على أساس سنوي خلال هذه الفترة. وبالمثل، فيما يتعلق بأداء الأشهر التسعة الأولى من العام، انخفض إجمالي قيمة العقود المسندة في الدول الخليجية خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 بنسبة 30.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 154.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 222.2 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024، مما يعكس إلى حد كبير الانخفاض الشديد لنشاط المشاريع في السعودية خلال هذه الفترة. وسجلت جميع الأسواق، باستثناء قطر والكويت، انخفاضاً في قيمة المشاريع المسندة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025. وعلى النقيض من ذلك، سجلت جميع الدول الخليجية، باستثناء الكويت وقطر، انخفاضاً على أساس سنوي في قيمة العقود المسندة. ويأتي هذا التراجع الحاد في نشاط المشاريع بعد عامين من الإنفاق القياسي، استثمرت خلالها المنطقة بكثافة في مشاريع النفط والغاز على نطاق واسع، إلى جانب المبادرات الضخمة التي تعرف باسم مشاريع جيجا بقيمة تتخطى أكثر من تريليون دولار أمريكي في السعودية.

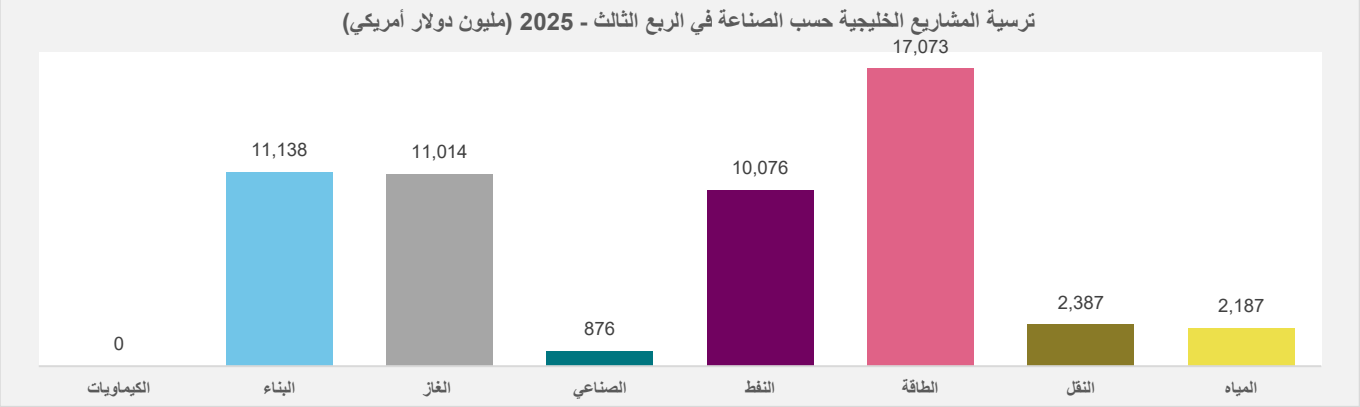

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وكان الانخفاض على مستوى الدول الخليجية خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 مدفوعاً بصفة رئيسية بأداء السوق السعودية، إذ تراجعت قيمة المشاريع الضخمة (جيجا) المسندة خلال العام. وساهمت عدة عوامل في هذا التباطؤ. فوفقاً لمجلة ميد، أدى تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي في المشاريع الكبرى عما كان متوقعاً في السابق، وضعف أسعار النفط، بالإضافة إلى التضخم الهائل للتكاليف والتحديات الهندسية في بعض المخططات العملاقة، ولا سيما مشروع نيوم، إلى تراجع القيمة الاجمالية للمشاريع العملاقة المسندة بالمملكة.

ومن منظور قطاعي، سجلت ستة من القطاعات الرئيسية الثمانية في الدول الخليجية انخفاضاً على أساس سنوي في قيمة العقود المسندة خلال الربع الثالث من العام 2025.

وسجل قطاع الإنشاءات أكبر تراجع، إذ انخفضت قيمة المشاريع المسندة ضمن القطاع بنسبة 62.4 في المائة لتصل إلى 11.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من للعام 2025، مقابل 29.6 مليار دولار أمريكي في الفترة الماثلة من العام 2024. وتبعه

قطاع الطاقة الذي شهد انخفاضاً بنسبة 13.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 17.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 20.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. ونتيجة لذلك، كان كلا من قطاعي الإنشاءات والطاقة من أبرز القطاعات الرئيسية التي ساهمت في الانخفاض العام لقيمة المشاريع الخليجية المسندة خلال هذا الربع. من جهة أخرى، اقتصر تسجيل نمواً في قيمة العقود المسندة على قطاعي الغاز والنفط خلال الربع الثالث من العام 2025، بينما شهدت القطاعات الستة المتبقية انخفاضاً عبر كافة الأسواق، بما في ذلك قطر والبحرين والسعودية. وبالنظر إلى عمق واتساع نطاق التباطؤ، هناك مخاوف متزايدة من أن تكون قيمة العقود المسندة خلال العام 2025 بأكمله أقل من الإجمالي المسجل في العام 2024.

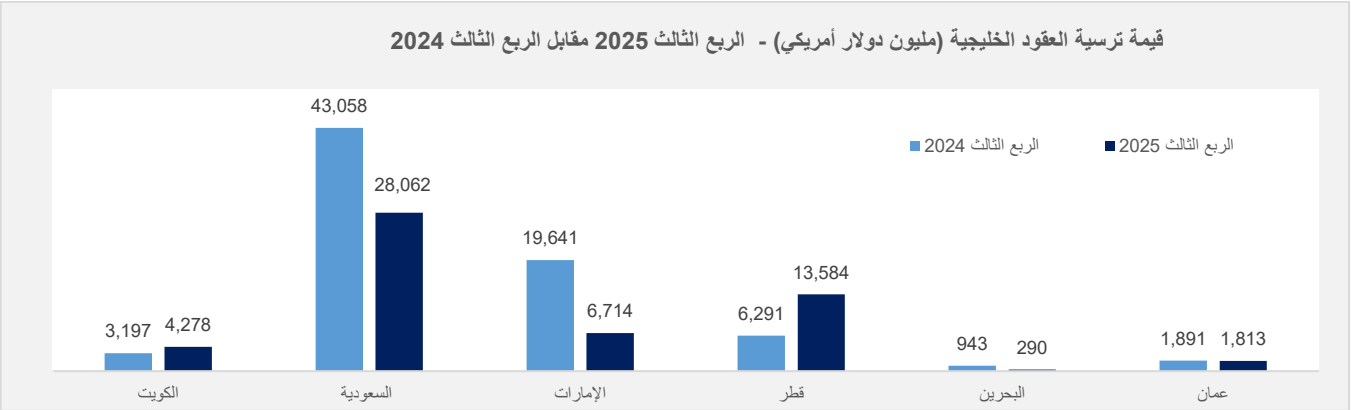

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

السعودية

تراجع إجمالي قيمة العقود المسندة في السعودية بنسبة 34.8 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2025، إذ تراجع إلى 28.1 مليار دولار أمريكي مقابل 43.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وأدى هذا الانكماش الحاد إلى خفض مساهمة المملكة في إجمالي قيمة المشاريع الخليجية إلى نسبة 51.3 في المائة في الربع الثالث من العام 2025، مقابل نسبة 57.4 في المائة في الفترة المماثلة من العام 2024. ويعكس هذا الانخفاض بشكل رئيسي التحديات المستمرة التي يواجهها قطاع الانشاءات، الذي استمر في تحقيق نتائج متباينة، متأثراً بالاتجاه الهبوطي في قيمة المشاريع المسندة في القطاعين السكني والضيافة. ووفقاً لمجلة ميد، من المتوقع أن يكون أداء كافة قطاعات السوق السعودية ضعيفاً هذا العام مقارنة بالعام الماضي. ويتضح هذا الانخفاض في وتيرة اسناد عقود المشاريع في المملكة خلال الربع الثالث من العام، وأيضاً خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع العملاقة. أما بالنسبة لأداء التسعة أشهر الأولى من العام، تراجعت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في المملكة إلى النصف تقريباً لتصل إلى 61.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 116.6 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024، مما يشير إلى أن تباطؤ وتيرة أنشطة المشاريع في السعودية بصفة عامة طوال العام 2025. إلا أنه على الرغم من ذلك، كان الأداء الاقتصادي للمملكة أفضل من المتوقع في السابق. فوفقاً لأحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي، رفع الصندوق توقعاته لنمو المملكة إلى نسبة 3.5 في المائة مقابل نسبة 3.0 في المائة في السابق، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الزيادة المتوقعة في الطلب على المشروعات الحكومية، بالإضافة إلى تحول الأوبك وحلفائها نحو التخلص التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط

وعلى المستوى القطاعي، برز قطاع الطاقة كأكبر القطاعات من حيث العقود المسندة خلال الربع الثالث من العام 2025، على الرغم من انخفاض قيمة العقود المسندة بنسبة 42.7 في المائة لتصل إلى 9.8 مليار دولار أمريكي، مقابل 17.1 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام السابق. وبالموازاة مع ذلك، لم يسجل قطاع الكيماويات ترسية أي عقود خلال الربع الثالث من العام 2025، مسجلاً انخفاضاً حادًا مقابل 187.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024.

وفي ذات الوقت، شهد قطاع النفط انخفاضاً هامشياً بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 3.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 4.0 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام الماضي.

ومن أبرز العقود التي تم اسنادها خلال الربع الثالث من العام، مشروع بقيمة 853 مليون دولار أمريكي لبناء مخططين للطرق، تم منحه لشركة المباني للمقاولات العامة، إحدى شركات المقاولات المحلية السعودية. ووفقاً لمجلة ميد، تم إسناد هذه العقود من قبل الهيئة الملكية لمدينة الرياض، ويشمل المشروع بناء 17 جسراً تضم 211 امتداداً بطول 20-45 متراً وعرض 6.7-16.5 متراً. كما تم اسناد عقد هام آخر بقيمة 167 مليون دولار أمريكي لبناء مصنع بيريللي للإطارات في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

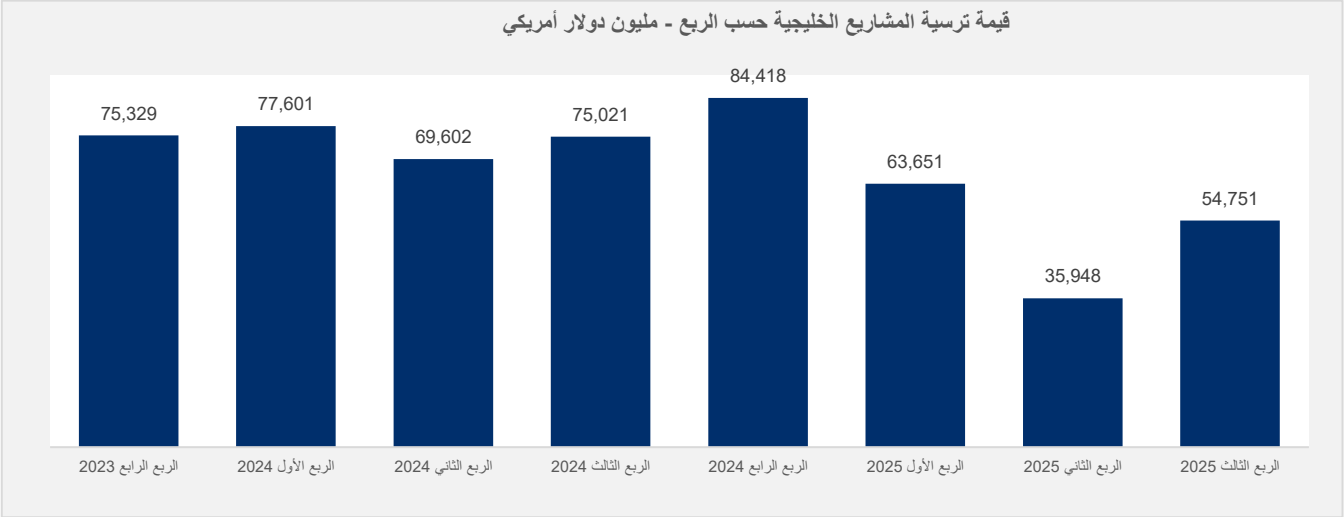

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

الإمارات

انخفضت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في الإمارات بنسبة 65.8 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 6.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 19.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وأدى هذا التراجع إلى تخلي الإمارات عن صدارتها كأكبر سوق مشاريع في الدول الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2025 لتتراجع إلى المركز الثالث في الربع الثالث من العام. وعلى صعيد أداء التسعة أشهر الأولى، سجلت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الإمارات انخفاضًا بنسبة 18.0 في المائة لتصل إلى 59.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 72.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. ومن المتوقع أن تستقر مستويات المشاريع المسندة في الإمارات قبل أن تتعافى بنهاية العام 2025 ومع بداية العام 2026، بدعم من النمو الاقتصادي المتوقع في البلاد خلال هذه الفترة. وفي أحدث توقعاته، أعرب صندوق النقد الدولي عن تفاؤله بشأن اقتصاد الإمارات، متوقعاً أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.8 في المائة في العام 2025 وبنسبة 5 في المائة في العام 2026، بدعم رئيسي من النشاط غير النفطي القوي وزيادة إنتاج الأوبك وحلفائها. ومن المتوقع أن يعزز هذا الزخم الاقتصادي المرتقب سوق المشاريع خلال الفترة القادمة.

وعلى صعيد الأداء القطاعي، شهدت سبع من أصل ثماني قطاعات إماراتية اسناد عقود في الإمارات خلال الربع الثالث من العام 2025، في حين لم يسجل القطاع المتبقي، وهو قطاع الكيماويات، اسناد أي مشاريع خلال الربع الثالث من العام 2025، دون تغيير عن الربع الثالث من العام 2024. وكان قطاع الإنشاءات هو الأكبر من حيث قيمة العقود المسندة والتي بلغت 5.4 مليار دولار أمريكي، على الرغم من تراجعه بنسبة 56.2 في المائة على أساس سنوي. كما لم يتم إسناد أي مشاريع في قطاعي الهيدروكربونات الرئيسيين (النفط والغاز) خلال هذا الربع. وفي ذات الوقت، بلغت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطاع النقل 579.0 مليون دولار أمريكي مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، في حين بلغ إجمالي قيمة العقود المسندة في قطاع الطاقة 434.0 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

ومن بين أبرز العقود التي تم اسنادها في الإمارات خلال الربع الثالث من العام، عقد بقيمة 593 مليون دولار أمريكي لبناء مدار مول في مجمع الجادة بالشارقة، والذي من المتوقع أن يضم سينما مكونة من 11 صالة عرض، وحلبة للتزلج على الجليد، ونوافير راقصة، ومركز للياقة البدنية، وبرج مراقبة مركزي مع مطعم على السطح، و80 منفذًا لتناول الطعام، وأكثر من 400 منفذ بيع بالتجزئة. كما تم اسناد عقد آخر بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لبناء مركز إريشا للتصنيع الذكي في رأس الخيمة، وهو مشروع متكامل متعدد الاستخدامات يضم مكونات صناعية وسكنية وتجارية وأراضي مكتبية ومالية وتعليمية وطبية، بالإضافة إلى مرافق التخزين والمراكز المجتمعية.

الكويت

شهد إجمالي المشاريع المسندة في الكويت نمواً ملحوظاً في الربع الثالث من العام 2025 بنسبة 33.8 في المائة مقارنة بالربع الثالث من العام 2024، ليصل إلى 4.3 مليار دولار أمريكي مقابل 3.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وبالمثل، وفقاً لبيانات مجلة ميد، ارتفع إجمالي العقود المسندة في الكويت خلال التسعة أشهر الأولى من العام بنسبة 25.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 7.0 مليار دولار أمريكي مقابل 5.6 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2024. ويعكس هذا النمو الزخم الاقتصادي المتواصل في الكويت، بدعم رئيسي من زيادة إنتاج النفط ومرونة نمو القطاع غير النفطي، إذ حدد صندوق النقد الدولي مؤخراً نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنسبة 2.4 في المائة والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2.7 في المائة للعام 2025. ومن منظور قطاعي، سجل قطاع الطاقة ارتفاعاً ملحوظاً، إذ بلغ إجمالي قيمة المشاريع المسندة 4.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، ما يجعله أحد القطاعات الثلاثة الوحيدة التي سجلت نمواً خلال هذه الفترة. كما ارتفعت قيمة المشاريع المسندة ضمن قطاع النفط بنسبة 26.8 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 213 مليون دولار أمريكي، في حين شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً حاداً بنسبة 94.9 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 65 مليون دولار أمريكي مقابل 1.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024.

ووفقاً لمجلة ميد، تم اسناد 11 عقداً في الكويت خلال الربع الثالث من العام 2025. وكان أكبر المشاريع البارزة مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، المرحلتين الثانية والثالثة التابع لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 4.0 مليار دولار أمريكي. ويشمل المشروع بناء محطة لتوليد الكهرباء بطاقة انتاجية 2,700 ميجاواط إلى جانب محطة تحلية مياه بسعة 120 مليون جالون يومياً، ومن المتوقع استكماله بنهاية العام 2028. وجاء ثاني أكبر عقد تم اسناده من حيث القيمة لمشروع استخراج النفط بقيمة 84 مليون دولار أمريكي لتطوير خمسة أنماط لتركيب الآبار والأعمال المرتبطة بها، ومن المتوقع الانتهاء منه بمنتصف العام 2028. أما ثالث أكبر عقد تم اسناده، فكان لمشاريع المباني العامة في مدينة المطلاع السكنية (N1, N2 & N4) بقيمة 65 مليون دولار أمريكي، ويغطي المباني العامة إضافة إلى منشأة تجارية، ومحلات بيع بالتجزئة، ومواقف سيارات.

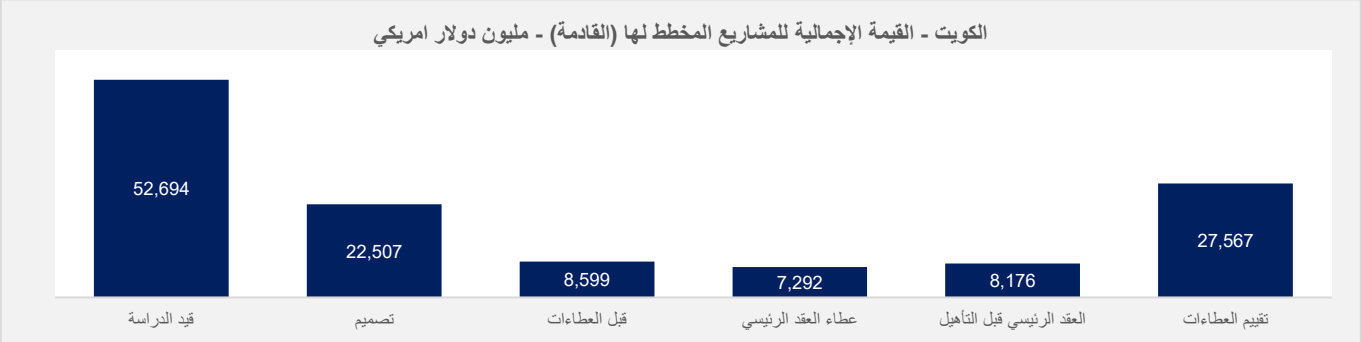

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

قطر

قفزت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطر بنسبة 115.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 13.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 6.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد. ويعزى هذا النمو جزئياً إلى الاستعدادات المرتبطة بنجاح قطر في استضافة دورة الألعاب الآسيوية 2030، والتي من المتوقع أن تدفع مجموعة واسعة من المشاريع الصناعية والبنية التحتية لتطوير وتجهيز وتحديث المرافق اللازمة لهذا الحدث. وعلى صعيد أداء التسعة أشهر الأولى من العام 2025، ارتفعت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في قطر بنسبة 27.6 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 20.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 16.0 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المماثلة من العام 2024.

وعلى صعيد الأداء القطاعي، جاء كلا من قطاعي النفط والغاز في الصدارة بأعلى قيمة للعقود المسندة خلال الربع الثالث من العام 2025، إذ بلغت قيمتهما 6.0 مليار دولار أمريكي و5.0 مليار دولار أمريكي، على التوالي. كما شهد قطاع الطاقة زيادة ملحوظة في القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة لتصل إلى 2.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، مقارنة بعدم تسجيل أي عقود في الربع الثالث من العام 2024. ومن بين المشاريع البارزة التي تم منحها خلال هذا الربع، عقود بقيمة إجمالية تقارب 4 مليار دولار أمريكي فازت بها شركة الصين الوطنية للنفط البحري الهندسة المحدودة (COOEC) لمشروع حقل بو الحنين البحري. ويشمل نطاق هذه العقود أعمال الصيانة وزيادة إنتاج النفط، بما في ذلك تركيب أربع منصات لرؤوس الآبار تتطلب 80,000 طن من أعمال التصنيع، وتوسيع محطات الإنتاج البحرية القائمة، وبناء أماكن المعيشة. ويقع حقل بو الحنين النفطي على بعد 120 كيلومتر من الشاطئ في مياه الخليج.

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

من المتوقع أن تشهد العقود المسندة زخماً في الربع الأخير من العام 2025، مدفوعة بصفة رئيسية بالتعافي المتوقع في السعودية والإمارات. إلا أنه على الرغم من وجود عدد كبير من المشاريع قيد الاعداد، إلا أنه من المتوقع أن تتراجع القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في الدول الخليجية مقارنة بالمستويات المسجلة في العام 2024.

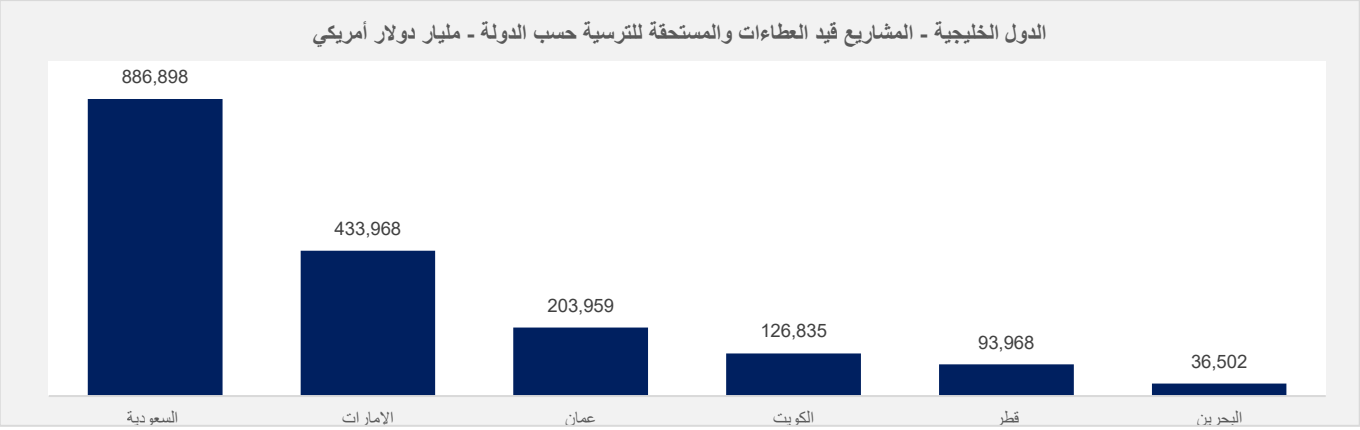

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

ومن المتوقع أن تدعم عدة عوامل إيجابية في مختلف أنحاء الدول الخليجية هذا الزخم وتحافظ عليه طوال الفترة المتبقية من العام. ووفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد، تستحوذ السعودية على نحو 887 مليار دولار أمريكي، بما يعادل نسبة 50 في المائة من المشاريع في مرحلة ما قبل التنفيذ في الدول الخليجية.

وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 434 مليار دولار أمريكي، ما يمثل نسبة 24.4 في المائة من إجمالي العقود المتوقع تنفيذها في المنطقة. وفي ذات الوقت، تحتل الكويت المرتبة الرابعة بقيمة 127 مليار دولار أمريكي من المشاريع قيد الإعداد خلال الفترة القادمة.

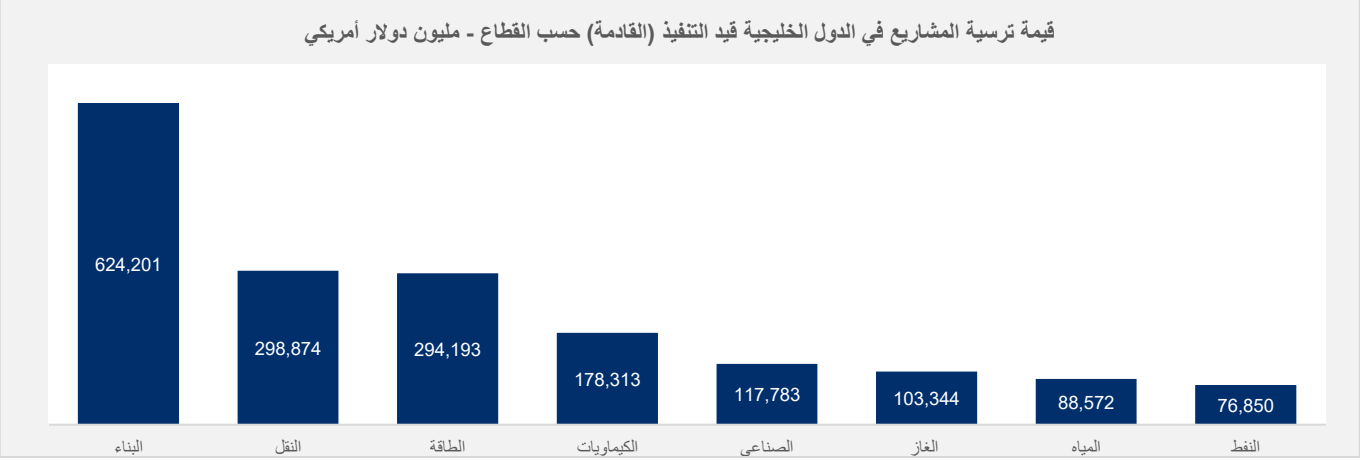

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وفي السعودية، تخطط شركة النفط الحكومية أرامكو لإطلاق 99 مشروع خلال السنوات الثلاث المقبلة في إطار جهودها لزيادة إنتاج النفط والغاز وتعزيز قدرات المعالجة. وتظهر البيانات أن أرامكو لديها حالياً نحو 50 مليار دولار أمريكي من عقود الهندسة والتوريد والبناء (EPC) قيد التنفيذ. وفي الكويت، قدم المقاولون عطاءات بقيمة 6.4 مليار دولار أمريكي لمشاريع نفط الكويت، وفقاً لمجلة ميد للمشاريع، وتشمل هذه المشاريع مشروع تطوير مركز تجميع الفصل 1 (SGC1) ومحطة حقن المياه 1 (WIP1).

وبشكل عام، يبلغ إجمالي عقود مرحلة ما قبل التنفيذ في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 1.78 تريليون دولار أمريكي. ويستحوذ قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر للمشاريع قيد الاعداد بنسبة 35 في المائة، أي ما يعادل 624.2 مليار دولار أمريكي، يليه قطاع النقل بقيمة 300 مليار دولار أمريكي، وقطاع الطاقة بقيمة 294.2 مليار دولار أمريكي. ووفقاً لمجلة ميد، ضمن قطاع الطاقة الخليجي، هناك ما لا يقل عن 29 مشروع مستقل للطاقة في مرحلتي تقديم العطاءات أو تقييمها، بصدارة السعودية والإمارات بصفة رئيسية. ومن بين المشاريع الرائدة في مرحلة طرح المناقصات أو التقييم على المدى القريب، يبرز مشروع محطة الصداوي 2 للطاقة الشمسية بطاقة إنتاجية 3,000 ميجاواط.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com